الأصول بين الفقهاء والنحاة

د. عوض بن حمد القوزي

الخطوات الأولى للدرس النحوي تتصل اتصالاً مباشراً بالقرآن الكريم، إذ قامت لخدمته، وحمايته من اللحن والتصحيف، ثم تطورت فشملت بلاغته وإعجازه، وتعدت لدراسة تأويله وتفسيره، تم دراسته دراسة صوتية لمعرفة مخارج الحروف، وتأثير بعضها في بعض. وبالنظر إلى كتاب سيبويه باعتباره أول كتاب في نحو العربية يصل إلينا نجده يشتمل على هذه العلوم جميعاً - وإن لم يسمها - ففي الكتاب نحو من أربعمائة آية قرآنية يسوقها سيبوية للتدليل على بعض قواعد النحو أو طرق التعبير والأساليب اللغوية المتبعة(١)، وفيه إسناد لعدد غير قليل من أئمة اللغة ورواتها وعلماء الأدب والقراءات(٢).

ولأن طبيعة الدراسة النحوية في عصورها الأولى تعني دراسة كل ما من شأنه تقويم اللسان لانتحاء سمت كلام العرب وتصرفها في القول، من أجل ذلك كانت هذه العلوم فروعاً من علم العربية الذي بنى له سيبويه كتابه وافتتحه بقوله: «هَذَا بَاب علمٍ مَا الكَلِمُ مِنَ العَرَبِيَّة»(٣).

لقد حوى «الكتاب» أصول العربية وفروعها، وبشموله امتدح بعد أن تداوله الناس، فقد «ذكر صاعد بن أحمد الجياني - من أهل الأندلس - في كتابه قال: لا أعرف كتاباً أُلِّف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير

ثلاثة كتب:
أحدهـا = المجسطي. لبطليموس، في علم هيئة الأفلاك.
والثاني = كتاب أرسطاطاليس في علم المنطق.
والثالـث = كتاب سيبويه البصري النحوي.
فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا مالا خطر له»⁽٤⁾.

وهذا الشمول في الكتاب يتبعه عمق في الفكر يحتاج من المتلقي إلى استعـداد ذهني قوي، كي يستفيـد منه ويفيـد، وهذا لا يتـأتى لكل أحـد، فقد قـال المازني: «قـرأ عليَّ رجـل كتاب سيبوية في مدة طويلة، فلما بلغ آخره قال لي: أمـا أنت فجزاك الله خيـراً، وأما أنـا فما فهمت منه حرفاً»⁽٥⁾.

إن تعلم «الكتاب» يبعث على النظر وحسن الاستنتاج وتصحيح القياس، فقد روى ابن شقير عن أبي جعفر الطبري قوله: «سمعت الجرمي يقول: أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، قال: فحدثت به محمد بن يزيد (المبرد) على وجه التعجب والإنكار فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا ـ وأومأ بيده إلى أذنيه ـ وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش»⁽٦⁾.

ولما كان المعنى اللغوي لكلمة (الفقه) هو الفهم ⁽٧⁾ جاز أن نقول إن أبا عمر الجرمي فهم الحديث وفقهه بعد الدُّربة والمعاناة في كتاب سيبويه. وبرهن على قدرته الفقهية المبنية على معرفته بالنحو بما روي عنه من مناظرة للفقهاء في بعض المسائل الفقهية التي كان يخرجها على مذاهب النحاة، يقول الزجاجي: «كان أبو عمر يوماً في مجلسه وبحضرته جماعة من الفقهاء فقال لهم: سلوني عما شئتم من الفقه فإني أجيبكم على قياس النحو، فقالوا له: ما تقول في رجل سها في الصلاة، فسجد سجدتي السهو، فسها؟ فقال: لا شيء عليه، فقالوا له: من أين قلت ذلك؟ قال: أخذته من باب الترخيم، لأن المرخم لا يرخم»⁽٨⁾. وليس في الأمر ما يستغرب، فتعلم النحو إنما هو تعلم للقياس، بل إن النحو كله قياس كما قال الكسائي:

إنَّـمَـا الـنَّـحْوُ قِيَـاسٌ يُـتَّـبَـعْ   وَبِـهِ فِي كُـلِّ أَمْـرٍ يُـنْـتَـفَـعْ⁽٩⁾

ويقول ابن الأنباري: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»⁽¹⁰⁾، ويقول: «إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً، وجب أن يكون قياساً وعقلاً»⁽¹¹⁾

وبتقدم الدراسة النحوية أصبح القياس واحداً من أصول هذه الصناعة، ورسموا حدوده في «حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما»(١٢) ، كما أنه واحد من أصول الفقهاء ويحدونه بحدود لا تبعد عن حد النحاة له، من هذه الحدود:

أنه: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل.

أو: هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع.

أو: هو ربط الأصل بالفرع بجامع.

وهو لأجل هذا لا بد له من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم(١٣).

لقد عني النحاة بالقياس منذ وقت مبكر، ويمكن القول بأنهم سبقوا الفقهاء إلى ذلك، فعبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ/ ٧٣٥هـ) كان شديد التجريد للقياس(١٤) ، في حين لم يظهر القياس بوضوح عند الفقهاء إلا على يد أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ/٧٦٧م) وتلاميذه أمثال القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي (ت١٨٢هـ/٧٩٨م) الذي يعد أول من نشر علم أبي حنيفة(١٥) ، والإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ/٨٠٤م) الذي يعتبر من أوائل العلماء الذين ربطوا بين مسائل الفقه والنحو(١٦) ، بل ربما يكون الشافعي (ت٢٠٤هـ/٨٢٠م) أول من رسم الخطوط الأولى لأصول الفقهاء(١٧) ، ولست مع من يرى أن فكرة القياس عند النحاة ترجع إلى أصول الفقه وأن فكرة القياس الشرعي كانت معروفة منذ أيام الصحابة رضوان الله عليهم(١٨).

وعند الفقهاء والنحاة فإن القياس يعتمد على تجويد التعليل، حتى تتحقق القناعة، ولهذا برع علماء من الفريقين في إحكام القياس، وامتدحوا بذلك، فالخليل بن أحمد مثلاً يُثْنَىٰ عليه بأنه «كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه»(١٩) ، كما كان يقال عنه بأنه «سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله»(٢٠).

والنحاة يتفاوتون في القدرة على التعليل، ويعيبون على من يخلط دون تعليل ولا تفسير، ولا أدل على ذلك من قول أبي حاتم السجستاني في نحويي بغداد وعلمائها: «ويتحفظ أحدهم مسائل من النحو بلا علل ولا تفسير، فيكثر كلامه عند من يختلف إليه»(٢١) ، لذلك لم يعدوا بغداد مدينة علم، بل وصفوا ما فيها من علم بأنه منقول إليها ومجلوب للخلفاء وأتباعهم(٢٢).

ولما كانت الدراسة النحوية ـ كغيرها من الدراسات الأخرى ـ تتأثر بمعطيات العصر، فقد كان

القرن الثالث والرابع الهجريين عصر النضج في الدرس النحوي، وهو عصر عطاء ونضج في فروع المعرفة الأخرى. فيه تفتحت العقول العربية على ثقافات الأمم الأخرى، وظهر لديهم بعض العلوم الحديثة، فأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في مناهج العلوم العربية التقليدية. فظهور الجدل والمنطق والفلسفة وعلم الكلام في ذلك العصر أثر بالمنهج على كثير من روافد المعرفة والفكر عند العرب، وأول العلوم العربية تأثراً بالمناهج الحديثة هو علم النحو، حيث سلك النحاة سبيل التعليل للأحكام القائمة، رافضين التسليم بقواعد النحو دون مناقشة، ومن خلال هذا الموقف برهنوا على حكمتهم، وكشفوا عن صحة اعتراضهم ومقاصدهم، وهم في الوقت نفسه يدركون أن هناك علة تطرد على كلام العرب، ــ وتنساق إلى قانون لغتهم، وهم لها أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً(٢٣). وكان في ذلك العصر نحاة متكلمون، ألفوا في النحو كتباً كما ألفوا في الكلام أخرى، وما من شك في أن ثقافتهم المتنوعة سيظهر تأثيرها فيما يكتبون، فالفراء مثلاً، وهو الذي قيل فيه: «لولا الفراء ما كانت عربية»(٢٤)، وأنه «أمير المؤمنين في النحو»(٢٥)، كـان يحب الكلام، ويميل إلى الاعتزال ... وكان يتفلسف في تصانيفه، ويسلك ألفاظ الفلاسفة»(٢٦)، ويناظر المتكلمين فيظفر بهم(٢٧)، وأبو عثمان المازني كان لا يناظره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام(٢٨)، وعلي ابن عيسى الرماني (ت ٣٨٥هـ/١٠٩٢م) كان من متكلمي المعتزلة، وقد صنف كتباً في الكلام(٢٩)، بل قيل: إنه كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق(٣٠)، وكان يبرهن على القضايا المنطقية بالعلل النحوية، كما يعلل قواعد النحو بالقضايا المنطقية(٣١)، وأبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م) يخوض في مسائل الفلسفة وهو يعرض لاختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، ويقدم تعريفات للفلسفة نفسها ويختمها بقوله: «وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا، وليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة يجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بداً من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون»(٣٢). وعبارة الزجاجي الأخيرة يجب ألا تمرّ دون مناقشة. ففيها تصريح بانتهاج خطة في التأليف النحوي على مذاهب المناطقة، تقوم على الحجة وبيان العلة، لا على التخرص أو إطلاق الأحكام دون مناقشة ولو لم يتأثر الزجاجي بمناهج المناطقة الجدلية، ولم يلم بعلومهم، لما وجد نفسه مضطراً إلى مخاطبتهم «من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون»، وبتتبع الآراء التي عرضها في كتابه «الإيضاح في علل النحو» نقف على «صورة واضحة من صور اتصال المنطق بالنحو واقتران مسائل العلمين بعضها ببعض»(٣٣).

ولعلها مقولة حق إذا قلنا: إنه وجد من علماء النحو في القرن الرابع الهجري من بزَّ مناطقته وظهر

القرن الثالث والرابع الهجريين عصر النضج في الدرس النحوي، وهو عصر عطاء ونضج في فروع المعرفة الأخرى. فيه تفتحت العقول العربية على ثقافات الأمم الأخرى، وظهر لديهم بعض العلوم الحديثة، فأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في مناهج العلوم العربية التقليدية. فظهور الجدل والمنطق والفلسفة وعلم الكلام في ذلك العصر أثر بالمنهج على كثير من روافد المعرفة والفكر عند العرب، وأول العلوم العربية تأثراً بالمناهج الحديثة هو علم النحو، حيث سلك النحاة سبيل التعليل للأحكام القائمة، رافضين التسليم بقواعد النحو دون مناقشة، ومن خلال هذا الموقف برهنوا على حكمتهم، وكشفوا عن صحة اعتراضهم ومقاصدهم، وهم في الوقت نفسه يدركون أن هناك علة تطرد على كلام العرب، ـ وتنساق إلى قانون لغتهم، وهم لها أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً(٢٣). وكان في ذلك العصر نحاة متكلمون، ألفوا في النحو كتباً كما ألفوا في الكلام أخرى، وما من شك في أن ثقافتهم المتنوعة سيظهر تأثيرها فيما يكتبون، فالفراء مثلاً، وهو الذي قيل فيه: «لولا الفراء ما كانت عربية»(٢٤)، وأنه «أمير المؤمنين في النحو»(٢٥)، كـان يحب الكلام، ويميل إلى الاعتزال ... وكان يتفلسف في تصانيفه، ويسلك ألفاظ الفلاسفة»(٢٦)، ويناظر المتكلمين فيظفر بهم(٢٧)، وأبو عثمان المازني كان لا يناظره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام(٢٨)، وعلي ابن عيسى الرماني (ت ٣٨٥هـ/١٠٩٢م) كان من متكلمي المعتزلة، وقد صنف كتباً في الكلام(٢٩)، بل قيل: إنه كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق(٣٠)، وكان يبرهن على القضايا المنطقية بالعلل النحوية، كما يعلل قواعد النحو بالقضايا المنطقية(٣١)، وأبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م) يخوض في مسائل الفلسفة وهو يعرض لاختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، ويقدم تعريفات للفلسفة نفسها ويختمها بقوله: «وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا، وليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة يجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بداً من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون»(٣٢). وعبارة الزجاجي الأخيرة يجب ألا تمرّ دون مناقشة. ففيها تصريح بانتهاج خطة في التأليف النحوي على مذاهب المناطقة، تقوم على الحجة وبيان العلة، لا على التخرص أو إطلاق الأحكام دون مناقشة ولو لم يتأثر الزجاجي بمناهج المناطقة الجدلية، ولم يلم بعلومهم، لما وجد نفسه مضطراً إلى مخاطبتهم «من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون»، وبتتبع الآراء التي عرضها في كتابه «الإيضاح في علل النحو» نقف على «صورة واضحة من صور اتصال المنطق بالنحو واقتران مسائل العلمين بعضها ببعض»(٣٣).

ولعلها مقولة حق إذا قلنا: إنه وجد من علماء النحو في القرن الرابع الهجري من بزَّ مناطقته وظهر

عليهم، فأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ/٩٧٨م) يناظر متى بن يونس في مسائل المنطق، وبالبراهين العقلية يثبت أن النحو منطق ولكنه مسلوخ عن العربية، وأن المنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي، وأثبت له أن المنطق والنحو واللفظ والإفصاح والإعراب ... كلها من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة⁽٣٤⁾ ، بل إن نحاة البصرة كانوا قد اشتهروا بالتعليل والجدل كما اشتهروا بالقياس والقدرة عليه⁽٣٥⁾ ، ولا يعني هذا أن غيرهم من علماء ذلك العصر قد أهملوا الاحتفال بالعلة كلية، فإن إتعاب النفس في البحث وراء العلة كان إحدىٰ سمات الشرف عندهم⁽٣٦⁾ .

لقد وصل الترف الذهني بالعلماء في العصر الذهبي للعلوم إلى أن استعذبوا كدَّ العقول وتعليل بعض الأحكام ومناقشتها بالرغم من قيام الدليل الصريح عليها، وليس ذلك منهم إلا لولعهم بقدح زناد أفكارهم، وعرض بضاعتهم العلمية المصبوغة بطابع الثقافة الواسعة القائمة على الاستدلال وحسن النظر. روي أن عبدالله ابن إدريس الأودي كان «يذهب إلى تحريم النبيذ من بين أهل الكوفة، فقال ذات يوم: وددت أني وجدت فقيهاً يحاجني ألزمه الحجة في تحريمه، فحضره يحيىٰ بن آدم فناظره في ذلك، وكان يحي يذهب إلى تحليله، فقال له ابن إدريس: تترك الحديث فإنك تعارض بأحاديث التحليل، ولكن **هلم النظر**، ألست تقول: إنما يحرم السكر؟ قال: كذلك أقول. قال: فإنما يحرم القدح الذي يسكر منه الإنسان؟ قال: نعم، قال: فما تقول في رجل شرب تسعة أقداح من نبيذ فلم يسكر؟ قال: هذا حلال، قال: فإن شرب عاشراً فسكر؟ قال: هذا حرام. (قال): ولو لم يتقدم العاشر تسعة أقداح قبله ما سكر منه. قال: فما تقول أنت في رجل له أربع نسوة أيتزوج أخرى؟ قال: لا. قال: وما تقدم حلال؟ قال: نعم قال: فلولا الأربع لم تحرم الخامسة. فقال: خدعتني، قال له: يحي، قال رسول الله ﷺ: «الحرب خدعة»⁽٣٧⁾ .

والعلة العقلية مصدرها الاجتهاد، ولهذا فكثيراً ما ترى في المصادر القديمة اختلاف المذاهب النحوية، والمنتصرين لهذا المذهب أو مخالفيه، من ذلك مثلاً حديث ابن جني عن «إيَّا»، فقد أورد رأي أبي الحسن الأخفش فيها وقال: «إنه من لطيف ما تضمنه هذا الفصل، وبه كان أبو علي رحمه الله ينتصر لمذهب أبي الحسن ويذب عنه، ولا غاية في جودة الحجاج بعده⁽٣٨⁾ . أو قوله: «على أن أبا الحسن قد كان يذهب في المفعول معه إلى أن انتصابه انتصاب الظرف فكأن الواو الآن على مذهب أبي الحسن ليست موصولة لِقُمْتُ إلى زيد كما يقول كافة أصحابنا»⁽٣٩⁾ ، وقوله: «مذهب الخليل في (لن) وذلك أن أصلها عنده (لا أن)»⁽٤٠⁾ . ومثل ذلك كثير.

واختلاف المذاهب في النحو، وانقسام النحاة إلى بصريين وكوفيين ثم بغداديين وأندلسيين وغيرهم، يذكرنا باختلافها عند الفقهاء والأصوليين، إلا أن هؤلاء حصروا مذاهبهم في عدد محدود، ورتبوا لكل منها أسسه التي يقوم عليها، وأصبح لكل أتباعه ومؤيدوه، أما النحاة فمذاهبهم لا تحصى، لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع(٤١). وفرق آخر بين اختلاف المذاهب عند الفريقين، ففي حال النحو الخلاف يعني تخطئة الخصم ـ غالباً ـ، وليس الأمر كذلك في حال الفقه، كما أن هناك فرقاً آخر بينهما وهو أن درجة الخلاف بين النحاة لا ترقىٰ إلى تلك التي بين الفقهاء، إذ من العسير أن يجتمع أصحاب المدرسة النحوية على رأي واحد في عدد من القضايا النحوية، في حين يكون الغالب على أصحاب المذهب الفقهي اقتفاء إمامهم في كثير من الأحكام.

والاجتهاد عند الفريقين وثيق الصلة بالإجماع(٤٢)، والفقهاء يستدلون على حجية الإجماع بما روي عن رسول الله ﷺ من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»(٤٣)، وهم ملتزمون به، منكرون على مخالفه. وبالرغم من تحرر النحاة من كثير من القيود التي يلتزم بها الفقيه، وبالرغم من اقتناعهم بأن علمهم لا يتعبد به، وإنما هو من استقراء اللغة، وتسليمهم بأن من حق مجتهديهم أن يعتلوا لأحكامهم بما يهتدون إليه من صحة تعليل واستقامة قياس، بالرغم من ذلك كله إلا أنهم لا يسمحون «بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل»(٤٤).

وموقف النحاة من الاجتهاد لا يعني التسليم الكلي بالموروث النحوي، بقدر ما هو احترام لجهود السلف، واعتراف بقدمتهم وعلوِ مكانتهم العلمية، فالجاحظ يقول: «ما على الناس شيء أضر من قولهم (ما ترك الأول للآخِرِ شيئاً)»(٤٥)، وهذه دعوة صريحة منه إلى الاستمرار في التنقيب والبحث، دون الاستكانة إلى التقليد، والقناعة بما هو قائم دون تطوير أو تمحيص، ويعجبني قول المازني في هذا الموضوع: «وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به، والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه إذا وجد لذلك قياساً»(٤٦)، وكما أن باب الاجتهاد عند الفقهاء مفتوح أمام من تتوفر فيه شروط المجتهد، فإنه كذلك عند النحاة، فهم ينطلقون في الاجتهاد من أسس جدلية نظرية وأخرى قياسية، فيعللون للظواهر اللغوية والنحوية، ويختصمون، ويخالف بعضهم بعضاً، وقد تراهم يصلون إلى نتيجة واحدة في الحكم وإن اختلفت طرائقهم إليه، ومع ذلك يبقى أمام علمائهم مجال لمناقشة آراء السابقين، وهم بعدُ إما أن يسلّموا بها عن اقتناع، وإلا كان عليهم نقضها بالدليل القاطع والحجة الدامغة، وهذا

«الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت واقع كلامها، وقام في عقولها علله - وإن لم ينقل ذلك عنها - واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق والبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو (هي) أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»(٤٧).

ولعل من القواعد التطبيقية عند الفقهاء قولهم: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، كذلك فإن النحوي يأخذ اللغة وقوانينها الأولية فيحترمها حتى يقوم عنده دليل على مخالفتها، فسيبويه يقول مثلاً: «وأما ما جاء نحو تَوْلَبٍ ونَهْشَلٍ فهو عندنا من نفس الحرف مصروف حتى يجيء أمر يبينه»(٤٨)، ويقول أبو علي الفارسي في معراض كلامه عن كلمة «أوَّل»: «على أن الهمزة زائدة فيه حتى يقوم دليل على أنه أصل»(٤٩). ويقول أيضاً عن تاء (تَرْتَب وتُرْتَب): «والتاء أصل حتى يقوم دليل من الاشتقاق أو ما يقوم مقامه»(٥٠).

وكما اتصف الفقهاء بالدقة في إطلاق المصطلحات والأحكام وحرصوا عند وضع الحدود أن تكون حدودهم جامعة لأطراف المحدود، لا يخرج عنها منه شيء، مانعة لدخول غيره فيه، كذلك فإن هذه الدقة من مطالب النحاة، فهم حريصون على انتقاء مصطلحاتهم، وتوظيفها في الاستعمال اللغوي المناسب. فمن الأمثلة على ذلك أن الصيغة اللفظية إذا كانت شاذة في القياس مطردة في الاستعمال، فإنهم لا يجيزون إطلاق اصطلاح «الشذوذ» عليها إلا بقيد يحدها، بحيث لا تبقى عامة، فقولهم (المَحِيْض) و(استَحْوَذَ) بناءآن شاذَّان في القياس وإن اطردا في الاستعمال، فالنحوي الأصيل هنا يقول: هذا لا يقاس عليه، ويستعمل لأنه مسموع، ولا يقال إنه شاذ، «ومثل هذا من الفقه الحكم في الجنين والمصراة، لا يقال هذا شاذ، ولكن يقال: هذا مخصوص، لا ينتزع منه علة ولا يقاس عليه ولكن يتلقى بالقبول ... للنص عن النبي ﷺ»(٥١).

نظر فقهاء العربية إلى اللغة واستقرأوها، ورتبوا القواعد والأحكام لما سمعوا من العرب الموثوق

بلغاتهم، وصنفوا الألفاظ بحسب طرق الإسناد وتأثير العوامل في المعمولات، وقسموا الكلام إلى مبني ومعرب، وإلى فعل واسم وحرف، وضبطوا كل طائفة بقوانين لا يند عنها إلا القليل الذي سموه شاذاً، وبهذه النظرة الفاحصة جعلوا «**السماع**» أهم أصولهم، وقدموه على «القياس» الذي تفاخروا بحذقهم له، ووصل **إهتمامهم** به أن قالوا: إن اللغة ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس(٥٢)، وهم بهذه النظرة إنما يترسمون منهج الفقهاء الذين جعلوا الرواية تبطل الاجتهاد(٥٣)، وقولهم بنقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه(٥٤)، يقول ابن جني: «إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه(٥٥). ويقول: «السماع يبطل القياس»(٥٦)، وليس ثمة أصل مقدم على القياس غير السماع، فهذا شيخ القياسيين أبو علي الفارسي يقول: «الحمل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه ويخرج عن الشائع الواسع»(٥٧)، وأي أمر يكون أولى من القياس غير السماع؟!

ونظراً لاختلاف اللهجات باختلاف **القبائل** العربية فإن السماع قد يضطرب، فتختل الرواية، فاحتاط الجمهور لذلك إذ لم يعتدُّوا بالسماع غير المتواتر، ورفضوا الحكم بالشاذ النادر، وجعلوا حكم القليل المسموع كحكم حديث الآحاد عند الأصوليين، كما وثقوا بعض القبائل دون بعض من حيث الفصاحة، ووثقوا بعض رواة العربية دون بعض، ولهذا فكثيراً ما نقرأ مثل قول المازني: «ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات» قال ابن جني: «يريد به لم تؤخذ هذه اللغة إلا عن الثقات» وعقب على ذلك بقول شيخه أبي علي: «لأن العلل لا يحتاج فيها إلى ذكر الثقة كما يحتاج إلى ذلك في الرواية»(٥٨).

وكما وجد من الأصوليين من يعتد بحديث الآحاد، كذلك فإن نحاة الكوفة يتساهلون في أمر الرواية، فيحتجون بالخبر المفرد الذي يتشدد البصريون في عدم التعويل عليه. روي أنه اجتمع شيخ الكوفيين ثعلب، وشيخ البصريين المبرد في مجلس محمد بن عبدالله بن طاهر، فسألهما عن قول الله عز وجل «إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ»(٥٩) كم فيه لغة؟ قال المبرد: «بُرَآءُ على مثال كُرَمَاء، وَبِرَاء على مثال كِرَام. فقال ثعلب: وبُرَاءٌ أيها الأمير. فسأل الأمير المبرد رأيه في قول ثعلب، فقال: سله من أين؟ فقال ثعلب: «حدثني سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول: ألا في السَّوَةِ أنتنَّ، تريد ألا في السَّوْءة، فطرحت الهمزة فسأل الأمير المبرد: ما تقول يا محمد؟ فأجاب بقوله: لا ينسخ القرآن إلا مثله ثم قال: لا يترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء(٦٠). وهذا الموقف المتشدد من قبل النحاة مقابل المرونة عند الفقهاء أمر يدعو إلى العجب، إذ الأولى أن يقوم الدليل على خبر الواحد في اللغة لا في الشرع لأن «اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص»(٦١). وفي الأمثلة التالية ما

يكشف عن احتفال النحاة بالتواتر في الرواية، وإهمالهم للقليل أو النادر:

فسيبويه يقيس على الأكثر(٦٢)، ويقول: «الشَّكُوْرُ، كما قالوا: الجَحُوْدُ، فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ من العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه»(٦٣). ويقول: «لا ينبغي أن نقيس على الشاذ المنكر في القياس»(٦٤).

وموقف سيبويه من السماع والقياس واضح. فما لم يطرد في السماع فإن القياس عليه غير سائغ عنده، فاسمعه عند قياس الخليل (لَمْ أُبَلْ) في الحذف على (لَمْ يَكُنْ)، وأن من كلام العرب حذف النون والحركات نحو (مُذْ، ولَدُ، وقَدْ عَلْمَ) التي أصلها (مُنْذُ، ولَدُنْ، وقَدْ عَلِمَ) قال: «وهذا من الشواذ وليس مما يقاس عليه ويطرد»(٦٥).

لئن كانت علل النحاة وأقيستهم ترضي فضولهم العلمي وترفهم الذهني فإنها لم تكن تقابل بالرضا على الدوام، فالفرزدق مثلاً يتضجر من تأويلاتهم فيتحداهم بقوله: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا(٦٦). وهجاؤه لابن الحضرمي أشهر من أن يذكر(٦٧)، وربما تعرضوا للهجاء حتى من خاصتهم، فالأصمعي يروي عن عيسى ابن عمر ـ وهو نحوي مشهور ـ أنه أنشد بيتاً في هجاء النحويين وهو قوله(٦٨):

إذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلِفٍ وَوَاوٍ   وَيَاءٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالُ

ويسخر أحمد بن فارس من علل النحاة وحججهم فيقول(٦٩):

مَرَّتْ بِنَا هَيْفَاءُ مَجْدُولَةٌ   تُرْكِيَّةٌ تَنْمِي لِتُرْكِيِّ
تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِرٍ فَاتِنٍ   أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيِّ

ويهجوهم عمار الكلبي بقوله(٧٠):

مَاذَا لَقِينَا مِنَ الْمُسْتَعْرِبِينَ وَمِنْ   قِيَاسِ نَحْوِهِمِ هَذا الَّذِي ابْتَدَعُوا
إنْ قُلْتُ قَافِيَةً بِكْراً يَكُونُ بِهَا   بَيْتٌ خلافَ الَّذِي قَاسُوهُ أَوْ ذَرَعُوا
قَالُوا لَحَنْتَ وَهَذَا لَيْسَ مُنْتَصِباً   وَذَاكَ خَفْضٌ وَهَذَا لَيْسَ يَرْتَفِعُ
وَحَرَّضُوا بَيْنَ عَبْدِالله مِنْ حَمَقٍ   وَبَيْنَ زَيْدٍ فَطَالَ الضَّرْبُ والْوَجَعُ
كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدْ احْتَالُوا لِمَنْطِقِهِمْ   وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى إعْرَابِهِمْ طُبِعُوا
مَا كُلُّ قَوْلِيَ مَشْرُوحاً لَكُمْ فَخُذُوا   مَا تَعْرِفُونَ، وَمَا لَمْ تَعْرِفُوا فَدَعُوا

وقد يتعرض النحوي لمواقف غير عادية نتيجة لسوء فهم أسرار صناعته لأن العامة تعرف العربية بالطبع لا بالتعليم ـ أو هكذا تزعم ـ، وتخاف إن هي فارقت سجيتها أن تفقد ما فيها من لذة ومتعة، فقد روي أن أعرابياً وقف على حلقة أبي زيد جادياً (مستميحاً)، فظن أبو زيد أنه جاء ليسأل مسألة في النحو، فقال له أبو زيد: سل يا أعرابي عما بدا لك، فقال على البديهة:

لَسْتُ لِلنَّحْوِ جِئْتُكُمْ　　لاَ وَلاَ فِيْهِ أَرْغَبْ
أَنَا مَا لِي وَلاِمْرِيءٍ　　أَبَدَ الدَّهْرِ يُضْرَبْ
خَلِّ زَيْداً لِشَأْنِهِ　　حَيْثُمَا شَاءَ يَذْهَبْ
واسْتَمِعْ قَوْلَ عَاشِقٍ　　قَدْ شَجَاهُ التَّطَرُّبْ
هَمُّهُ الدَّهْرَ طَفْلَةٌ　　فَهْوَ فِيْهَا يُشَبِّبْ(٧١)

ولما كانت النهضة الفكرية مصحوبة بظهور بعض المذاهب المخالفة لعقيدة السلف، ومن أبرزها «الزندقة» التي وقف المسلمون من أهلها موقف المنابذة والحذر، مخافة أن تستهوي شبابهم، فيضلوا، التبس أمر بعض العلوم ومن بينها النحو على كثير من العامة، الأمر الذي أدَّى إلى إحراج بعض النحاة واتهامه في عقيدته، فقد روي أن أبا حاتم السجستاني قدم بغداد «ودخل المسجد فسئل عن قول الله تعالى «يا أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا قُوْا أَنْفُسَكُمْ» كيف يقال منه للواحد؟ فقال: قِ، فسئل عن الاثنين، فقال: قِيَا، فسئل عن الجمع فقال: قُوْا، فَطُلِبَ إليه أن يجمعها للسائل، فقال: قِ، قِيَا، قُوْا. وكان في ناحية المسجد رجل يسمع ما يدور بين الأستاذ والتلميذ، فقال لصاحبه: احتفظ بثيابي حتى أرجع، وانطلق إلى صاحب الشرطة فقال له: إني ظفرت بقوم من الزنادقة يقرأون القرآن على صياح الديك، فما شعر أبو حاتم ومن معه حتى هجم الشرطة عليهم، فأخذوهم إلى مجلس صاحبهم، فسألهم عما كانوا فيه، فتقدم أبو حاتم يقص النبأ عليه، وقد اجتمع خلق ينظرون ما يكون، فعنَّفه صاحب الشرطة وقال: مثلك يطلق لسانه عند العامة بمثل هذا؟!، وضرب أصحابه عشرة عشرة وقال: لا تعودوا إلى مثل هذا»(٧٢).

ولم يقف الأمر عند مستوى فهم العامة لما وصل إليه الدرس النحوي من تقعيد وتعقيد وتشابك تعليل، بل تجاوز إلى أن يحذر بعض الشيوخ تلاميذه من تعليلات بعض النحاة، وخاصة أولئك الذين اشتهروا بحذق الكلام والمنطق والفلسفة، فأبو حيان الأندلسي يقول: «كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول: إيَّاكم وتعاليل الرماني والورَّاق ونظرائهما»(٧٣).

ولم تذهب النصيحة هذه سدىً، إذ آتت أكلها وأثرت في أبي حيَّان ـ وهو نحوي الأندلس ـ فتراه بعد حين يقول: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يصنعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع»(٧٤).

أما علل الفقهاء فلم تواجه بشيء من هذا، وما ذلك إلا لأنها «أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا»(٧٥).

وإذا كانت الحكمة في بعض الأمور واضحة بالتعليل، والنفس ترتاح لفهم الأسرار الكامنة من ورائها ومعرفة الأسباب التي من أجلها شرعت تلك الشرائع، فإنه ليس من الضرورة أن تعلل جميع الأحكام الفقهية، بل إن النفوس لتنقاد إلى الحكم أحياناً دون التطلع إلى معرفة الحكمة من ورائه، رضاً منها بالأمر الإلٰهي الوارد في ذلك، فمشروعية الصلاة مثلاً، تجد النفس تتقبلها دونما حاجة إلى معرفة العلة من وراء جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد، وليست في حاجة إلى معرفة الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، وما قيل عن الصلاة يمكن أن يقال عن الحج وترتيب أنساكه، وكذلك فرائض الطهور وغيرها من الأمور(٧٦).

ولما كانت علل النحاة جدلية نظرية، فإنّها «أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون إلى الحس ... وليست كذلك علل الفقه»(٧٧)، ولم يقف النحاة عند حد في طلب العلة، فراحوا يبحثون عن العلة وعلة العلة(٧٨)، وتركوا أحياناً «ما اتفقوا عليه وهو الحكم النحوي، وراحوا يشققون القول ويكثرون الخلاف في أمور نظرية بحتة تدور حول ذلك الحكم المتفق عليه من قريب أو بعيد»(٧٩).

لقد عرض ابن جني للموازنة بين علل هؤلاء وهؤلاء، وضرب الأمثلة، ما ذكرنا هنا وما لم نذكر، ثم عقب على ذلك بقوله: «وبعد، فقد صح ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالىٰ، ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئاً إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه، وإن خفيت عنا أغراضه ومعانيه، وليست كذلك حال اللغة، ألا ترى أن قوة تنازع أهل الشريعة فيها، وكثرة الخلاف في مباديها، ولا تقطع فيها بيقين، ولا مَن الواضع لها، ولا كيف وجه الحكمة في كثير...»(٨٠)، ولكي لا يلتبس الأمر على بعض الدارسين قال: «لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة

والحس، فقد وفينا الصنعة حقها، وربأنا بها أَفْرَع مشارفها، وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»(٨١).

وبالرغم من ذلك كله، فإن علل النحاة مأخوذة من علل الفقهاء، منتزعة منها بالملاطفة والرفق كما يقرر ابن جني نفسه(٨٢).

مما سبق يمكن القول: «إن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم ... فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كان لأولئك نصوصهم الحديثية، ولهم طبقات الرواة كما لأولئك. ثم احتذوا حذو المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل، ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع، كما بنىٰ الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع»(٨٣)، وهذا هو تفسير مقولة أبي البركات الأنباري وهو يتحدث عن أصول الفقه وأصول النحو: «فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول»(٨٤). نعم، فكما أن الفقيه يعتمد في وضع الأحكام الفقهية على النصوص التي تعب في توثيقها المحدث، كذلك يفعل النحوي عند وضع الأحكام لتلك النصوص اللغوية التي أضنى اللغوي نفسه في جمعها وتلقطها من أفواه الأعراب، وكما أن الفقيه يقيس ما لا دليل عليه على ما استقام دليله، فإن النحوي يقيس ما لم يسمع عن العرب على ما سمع منهم، وهكذا، لأن «أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة»(٨٥).

ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن ما نرىٰ من مسائل التمرين عند النحاة إنما هو صدى تللك الافتراضات البعيدة عند الفقهاء، فإذا كان الفقهاء يبحثون أحكام الزواج بالجن وتبعاته وما يترتب عليه من ولد ونحوه، أو يبحثون أموراً، كميراث الجدِّ في الطبقة الخامسة من حفيد كلالة، فإن النحاة أيضاً يفترضون أموراً يبعد إحتمال وقوعها، فما بحثوا في هذه التمرينات.

- لو سمي رجل ببيت شعر هل ينصرف؟، وأي جزء منه الذي يقع عليه الإعراب؟.

- ولو سمي إنسان «فُوْ» أو «أَنْ» أو سميت امرأة «عَمْرو» هل تنصرف مثل هذه الأسماء؟، والأمثلة على ذلك كثيرة(٨٦).

حاجة الفقيه إلى النحو:

إن نظرة سريعة في تأريخ النحو العربي ترينا أن جمهرة كبيرة من النحاة قد اشتهرت في أكثر من

علم، ويأتي في مقدّم اهتمامات هذه الفئة التعلق بالقراءات، والتفسير، والحديث، ورواية الشعر، والعروض، وعلوم اللغة الأخرى، حتى إن حذقهم لهذه العلوم يجعل وصفهم بالنحويين من قبيل التغليب فحسب. وليس بخاف أمر الصلة بين النحو وبين هذه الفنون، فالقرآن أول مصادر الاستشهاد النحوي، وعليه قام التفكير في صناعة النحو، ومن أجله قام هذا العلم. كما لا يخلو تفسير من تناول النص الكريم بالإعراب من قريب أو بعيد، والنحاة وإن اختلفوا في أمر الاستشهاد بالحديث الشريف، فإنهم لا يختلفون في فصاحة المصطفىٰ ﷺ ونقاء عبارته، ولم تخل كتبهم من الحديث النبوي حتى مع رغبة بعضهم عن اعتباره أحد مصادر الاستشهاد. أما الشعر فعليه يعول النحوي لا في القواعد المطردة فحسب، بل حتى في الشذوذ، ومعرفة الشعر تستدعي بالضرورة معرفة علومه من عروض وقافية وعيوب كلٍّ، ومعرفة رواته وتوثيقهم، وفصاحة الشعراء، ومواطن قبائلهم إلى غير ذلك.

والشواهد على ما ذكر كثيرة: فأبو الأسود الدولي كان شاعراً، قارئاً، حكيماً قبل أن يعرف بأنه أول من صنع في النحو صنعاً (٨٧). وأبو عمرو بن العلاء كان أحد القراء السبعة المشهورين (٨٨)، وعيسى بن عمر الثقفي الذي عرف بقراءته المشهورة وحذقه للعربية (٨٩)، والخليل بن أحمد مخترع علم العروض وعنه أخذ سيبويه جل آرائه النحوية، وسيبويه كان طالب حديث قبل أن يصبح طالب نحو ولغة (٩٠)، والكسائي كان أحد القراء المشهورين، ومؤدباً للخلفاء العباسيين، ثم هو بعد رأس النحاة الكوفيين (٩١). وفي القرن الثالث الهجري كان أبو العباس المبرد قائد المدرسة البصرية النحوية، وعرف عنه سعة الرواية وحسن الأدب والشعر (٩٢) وفي القرن الرابع الهجري كان أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيبويه شرحاً حسده عليه معاصروه، كان فقيهاً نحوياً، تولّى القضاء ببغداد أربعين سنة ولم يأخذ على الحكم أجراً (٩٣)، وغيرهم كثير. لقد كان الواحد من هؤلاء حجة في أكثر من فن ـ كما هو حال جل علماء القرون الأولى ـ، حدث الأصمعي قال: «حدثني شعبة قال: كنت أختلف إلى ابن أبي عقرب فأسأله عن الفقه، ويسأله أبو عمرو بن العلاء عن العربية، فنقوم وأنا لا أحفظ حرفا مما سأل ولا يحفظ حرفاً مما سألته» (٩٤)، فالعالم في زمانهم دائرة معارف متحركة ناطقة، يدور مع طلابه في كل فلك، وتنبجس منه العلوم ثرة في كل مجال، وطالب العلم عندهم من لم تقتصر همته على حقل واحد من حقول المعرفة. أُثر عن السيرافي أنه تعلم القراءات والحساب والعروض والفرائض وغيرها، وحذقها كلها ولم يمت حتى أمكنه الله من تدريسها لمن تلقى مبادئها عنهم (٩٥). وفي كل زمان لا تجد مشتغلاً بالقرآن وعلومه، والحديث النبوي وعلومه، أو العلوم الشرعية الأخرى إلا ويكون النحو حجر الزاوية

في تكوين ثقافته، وذلك أن النحو من هذه العلوم بمثابة المفتاح لدار مغلقة، فهو الآلة إلى معرفة كنوز العربية، وفهم أسرار مفرداتها وجملها، وهو أول مباحث الإنسان(٩٦). ولما كان الإعراب يعني البيان، فإن معرفة علم الإعراب خير عون على كشف المعاني وإزالة الغموض، وليس مخطئاً من يقول: المعنى فرع الإعراب. ولعل هذا هو الذي دعا الآمدي إلى أن يعد علم العربية واحداً من أصول الفقه(٩٧). وقد ارتفع بعض العلماء بحكم تعلمها إلى درجة الوجوب، يقول الرازي: «أعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلسان العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذن توقف العلم بالأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب(٩٨).

ولئن كان الدرس النحوي قد تأثر بطرائق الفقهاء في تأصيل الأصول ومناهج التفكير، وأساليب الجدل في معالجة القضايا، فإن النحو له منزلة عند الفقيه إذ عُدَّ شرطاً في رتبة الاجتهاد، يقول السيوطي: «علم أصول الفقه إنما هو علم أدلة الفقه، وأدلة الفقه إنما هي الكتاب والسنة، وهذان المصدران عربيان، فإذا لم يكن الناظر فيهما عالماً باللغة وأحوالها محيطاً بأسرارها وقوانينها تعذر عليه النظر السليم فيهما، ومن ثم تعذر استنباط الأحكام الشرعية منهما، ولذلك صار النحو شرطاً في رتبة الاجتهاد، وصارت معرفة اللغة والنحو فرض كفاية»(٩٩).

من هنا نستطيع القول إن الفقيه محتاج إلى النحو ضرورة، وليس مثله النحوي في الحاجة إلى الفقه. لأن الفقه علم شرعي، وعلم النحو متصل باللغة وحدها(١٠٠). وبالرغم من أن اللغة وعاء للعلوم كلها، واكتساب العلوم دينية وغير دينية لا يتم إلا عن طريق اللغة، إلا أن تعلم النحو ليس من علوم الدين وإن كان أساساً مهماً فيها(١٠١)، ولكن عندما يجمع النحوي إلى بضاعته العلم بالفقه وحسن تأويل أهله وسعة تشقيقهم للوجوه المحتملة في المسألة الواحدة فذاك الغاية والكمال(١٠٢).

لقد سبقت الإشارة إلى أن النحاة نهجوا منهج الفقهاء في وضع الأُطُر ورسم المناهج وأساليب التفكير وطرائق الإقناع، وذلك في الأطوار الأولى لنشأة علم أصول النحو، ثم بتقدم الدراسة في علوم الأصول بعامة، وتمثلها في شخصية العالم المتفنن المتقن لعلوم عصره، رأيت النحوي يفتي في العربية على طريقة الفقهاء، أو يمازج بين الوسيلتين ليصل إلى الإقناع عن طريق علمه الشرعي، وجدله العقلي، وما يردفها من دراية واسعة باللغة وقوانينها وأحوالها من حقيقة ومجاز، أو حذف وإضمار، أو إطلاق وتقييد، ونحو ذلك.

وعندما وصل الدرس النحوي طور النضج أو كاد، وجد الفقيه نفسه محتاجاً إلى هذا العلم لخدمة بعض القضايا الفقهية، فاتجه الفقهاء إليه، وأولوه اهتماماً هو أهل له، وكان منهم من أدار بعض المباحث الفقهية الغامضة على أسس نحوية، كما فعل محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة، حيث «ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير في كتاب (الإيمان) منه مسائل فقه تبنى على أصول العربية لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم»(١٠٣). وتطور الأمر حتى وصل إلى درجة التنافس بين حملة **هذين العلمين، ذلك التنافس قاد في بعض المناسبات إلى مناظرات كشفت عن حب هؤلاء** العلماء للجدل والتعليل والحجاج، ففي رواية للزبيدي يقول: «دخل أبو يوسف(١٠٤)، على الرشيد والكسائي يمازحه، فقال له أبو يوسف: هذا الكوفي قد استفرعك وغلب عليك، فقال: يا أبا يوسف إنه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي. فأقبل الكسائي على أبي يوسف فقال: يا أبا يوسف هل لك في مسألة؟ قال: نحو أو فقه؟ قال: بل فقه. فضحك الرشيد حتى فحص برجله ثم قال: تُلقي على أبي يوسف فقهاً؟! قال: نعم. قال: يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لامرأته أنت طالق إنْ دخلت الدار؟ قال: إن دخلت الدار طلقت. قال: أخطأت يا أبا يوسف، فضحك الرشيد ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال (أن) فقد وجب الفعل. وإذا قال (إنْ) لم يجب ولم يقع الطلاق. قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي»(١٠٥).

ثم لم يلبث الفقهاء أن أسلموا زمام بعض القضايا الفقهية إلى النحاة، لعلمهم بالدور الذي تلعبه قوانين العربية في توجيه محاور تلك المسائل، ولم يعودوا يتحرجون من الاستعانة بالنحاة فيما يشكل من القضايا التي يكون للإعراب أثر في تصريف أحكامها، من ذلك ما روته كتب النحو مثل قولهم:

«كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ   وَإِنْ تَخْرِقِي يَا هِنْدُ فَالْخَرْقُ أَشْأَمُ
فَأَنْتِ طَلَاقٌ والطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ   ثَلَاثٌ، وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال: إذا رفع ثلاثاً طلقت واحدة لأنه قال (أنتِ طلاقٌ)، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثاً، لأن معناه أنتِ طالق ثلاثاً وما بينهما جملة معترضة. فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليَّ بجوائز فوجهت بها إلى الكسائي»(١٠٦).

وأخذ تأثر الفقهاء بالنحاة يظهر في معالجة بعض القضايا الفقهية (١٠٧) على نحو ما يأتي من الأمثلة:

١ ـ يقرر النحاة أن (بَلَىٰ) من حروف الجواب الستة، ويفيد إثبات النفي، مجرداً كان أو مقروناً باستفهام، فإذا قال قائل: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أو قال: أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟ فإن كان الجواب (بَلَىٰ) فالمعنى أنه قام، ويكون في ذلك تكذيب للنفي الوارد في الجملة الأولىٰ، بخلاف ما إذا أريد تصديقه فالجواب (نَعَمْ)، لأن (نَعَمْ) تستعمل لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر، وبعبارة أخرى فإنها تكون في الموجب والسؤال عنه تصديق للثبوت، وفي النفي والسؤال عنه تصديق للنفي، قال الله تعالى «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ» (١٠٨) قال ابن عباس: لو قالوا نعم لكفروا (١٠٩).

٢ ـ كلمة «(القوم) اسم جمع بمعنى الرجال خاصة، واحده في المعنى رجل، كذا نص عليه النحاة واللغويون، ويدل عليه قوله تعالى «يَا أَيُّها الَّذِين آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ، وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ» (١١٠)، وقول الشاعر (١١١):

فَمَا أَدْرِي وَلَسْتُ إِخَـــالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَـــاءُ

ومن فروع المسألة ما إذا أوصى لقوم زيد أو وقف عليهم ونحو ذلك، فلا يصرف للإناث منه شيء...» (١١٢).

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، والاستقراء يقود إلى أكثر، ولكنا نكتفي بالإشارة مخافة الإطالة.

التأليف في أصول النحو:

التأليف في أصول أي علم لا شك يكون متأخراً عنه في العلوم نفسها، وهو مرحلة تعقب المدارسة وفهم أسرار تلك العلوم ووضع قواعدها، ثم إخضاعها للتطبيق مدة قد تطول أو تقصر، وخلال ذلك تعنّ للمشتغلين بهذه العلوم مواطن اللبس أو يختلفون حول بعض الأسس والفروع، فتراهم يتجهون لوضع أصول لهذه العلوم، وحدود تكون بمثابة علامات تمنع اختلاط المفاهيم، وفواصل بين الفنون المختلفة، لتمنع تداخل الصناعات، وتميز كل صناعة عن غيرها.

فعلم أصول الفقه مثلاً تابع في الظهور لعلم الفقه نفسه، كذلك فإن علم أصول النحو لم يعرف إلا بعد أن اكتمل نمو النحو وعرفت حدوده وموضوعاته.

ولما كان النحاة في أصولهم تابعين للفقهاء، فإنا لا نتوقع أن نرى لهم مؤلفات في الأصول قبل نهاية

القرن الهجري الثاني، وذلك أن أول من ألف في أصول الفقه هو محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة (١٨٩هـ/ ٨٠٤م) والشافعي الذي كانت وفاته سنة (٢٠٤هـ/ ٨٢٠م)، وهذا التأريخ يأتي عقب وفاة إمامي نحاة البصرة والكوفة (سيبويه والكسائي).

والباحث لا يطمع أن يجد في كتاب سيبويه إشارات إلى أصول النحو على الرغم مما فيه من تطبيق عملي واضح لتلك الأصول، ففيه السماع، وفيه القياس، وفيه حديث عن الشذوذ، والاطراد، والضرورة، والإباحة، وغير ذلك كثير.

وبالنظر إلى رجال الطبقةِ التي خَلَفَتْهُما نجد الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ/٨٣٠م) يخلف أستاذه سيبويه، وينقل «الكتاب» إلى بغداد ويتلمذ عليه بعض الكوفيين (١١٣)، وبالمقابل يخلف يحيي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ/٨٢٢م) شيخه الكسائي في زعامة النحاة الكوفيين، وبقراءة كتب التراجم القديمة والحديثة لا نجد لهذين العَلَمَيْنِ كتباً في أصول النحو، ولكنها تذكر للأخفش كتاب المقاييس في النحو (١١٤) ولهشام الضرير (ت ٢٠٩هـ/٨٢٤م) كتاباً آخر هو «القياس» (١١٥) كما تذكر للفراء كتاب الحدود (١١٦)، ولأنّا لم نقف على هذه الكتب إلا أنه يمكن القول بأنها وإن تناولت أصول الصناعة النحوية، فإن ذلك لن يخرجها عن كتب النحو المألوفة وأنها إنما تمثل مرحلة تطويرية من مراحل نضج الدرس النحوي، ولعل ما روي عن سبب تأليف الفراء كتاب الحدود يقوي إعتقادنا بعدم وضوح الرؤية لعلم أصول النحو حينذاك، فقد روي أن المأمون أمر «الفراء أن يؤلف ما يجمع به **أصول النحو**، وما سمع من العرب، فأمر أن تفرد له حجرة من حجر الدار ... وصير له الوراقين، وألزمه الأمناء والمنفقين فكان الوراقون يكتبون حتى صنف كتاب الحدود، وأمر المأمون بكتبه في الخزائن» (١١٧). فأصول النحو عند الفراء لم تتجاوز رسم حدوده، وفي هذه المرحلة لا نجد أثراً للفقه في التأليف في هذا الفن، وليس أدل على ذلك من الإطار الذي رسمه لها الفراء، إذ عقد حداً للإعراب في أصول العربية، وحداً للنصب المتولد من الفعل، وآخر للمعرفة والنكرة ... الخ (١١٨).

حتى إذا جاء أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ/٨٣م) فألف كتابه «الأصول في النحو» عندئذ نقل الدرس النحوي إلى مرحلة جديدة أكثر نضجاً ومنطقية، إلا أنها تبقى بعيدة عن التأثر بالمنهج الفقهي، وقد عُدَّ هذا الكتاب «غاية في الشرف والفائدة، ومن أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن» (١١٩)، وأن «إليه المرجع عند اضطراب النقل» (١٢٠) وأن صاحبه «جمع فيه أصول علم العربية» (١٢١) إلا أنه يبدو أن هذا الكتاب لم يواجه بالقبول في أول الأمر، وخاصة من أولئك الذين يمكن أن نسميهم النحاة التقليديين، وذلك لما يأتي:

أولاً: مخالفته أصول البصريين في أبواب كثيرة، وتعويله على مسائل الأخفش ومذاهب الكوفيين.

ثانياً: خروج هذا الكتاب على منهج نحوي غير مألوف ولا معروف عند النحاة السابقين كالمبرد وسيبويه وأضرابهما، وقرب منهجه من مناهج المناطقة الأمر الذي جعل الفلاسفة يعجبون به (١٢٢)، ونظرة سريعة إلى هذا العمل تجعلنا نحكم بأن ابن السراج قد انتهج في تأليفه منهجاً لم يعرفه النحو العربي قبله، فقد رتبه على الأصول الآتية: (١٢٣).

١ ـ مرفوعات الأسماء، ثم المنصوبات، والمجرورات.
٢ ـ إنتقل بعد ذلك إلى التوابع.
٣ ـ أتبع ذلك بنواصب الأفعال وجوازمها.
٤ ـ ثم جاء ببعض الأبواب التي لا تندرج مع شيء مما سبق مثل باب التقديم والتأخير ونحوها.
٥ ـ ولما فرغ من أبواب النحو أتبعها بمسائل الصرف.

وإلى هذا المنهج ألمح ابن السراج بقوله: «أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، وجمعته جمعاً يحضره، وفصلته تفصيلاً يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه، ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه» (١٢٤)، وهو بهذا الترتيب يرمي إلى تحقيق غرض رسمه في أول الكتاب بقوله: «وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا أطّردت وُصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز» (١٢٥).

ومنهج ابن السراج هذا لم يخرج عن دائرة النحو، وليس لمناهج الفقهاء تأثير فيه ـ وإن استخدم مصطلحاتهم الأصولية كالسماع، والقياس والشذوذ، والاطراد وغيرها ـ

وجاء ابن جني (ت ٣٩٢هـ/١٠٠١م) فتقدم بهذا العلم خطوة كبيرة نحو الأمام، وخرج بعلم أصول النحو إلى دوائر أوسع، ظهر فيها التأثر بمناهج أصول الكلام والفقه، فقد نظر في مقاييس الأخفش فرأى أنها لا تفي بغرضه في هذا الموضوع، فسمح لنفسه أن ينوب عنه فيه، ويكفيه كلفة التعب به، ثم نظر في تراث البصريين والكوفيين بعامة، فلم يجد فيه ما يمنعه من تأصيل هذا العلم، فقال: «لم نر أحداً من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به ...» (١٢٦). وبمقارنة الخصائص بالأصول تجعل الباحث يحكم باختلاف منهجيهما، لكن هذا

الاختلاف لا يجعل الحكم لابن جني بأسبقية التأليف في أصول النحو ميسوراً. ومع ذلك يمكن أن نطمئن إلى القول بأن ابن جني لو رأى في أصول ابن السراج ما يكفي لسد حاجة أهل عصره لاتجه اتجاهاً آخر في التأليف، ولم يلق الذي لاقاه من جهد في تسطير كلام معاد وبحث مطروق (١٢٧).

وكما نازع أبو الفتح ابن السراج شرف السبق إلى التدوين في أصول النحو، فإن كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ/١١٨١م) يدعي أنه السابق إلى تصنيف أول كتاب في علم العربية، على الترتيب الذي اختار في كتابه «الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» (١٢٨) ثم دعاه إلحاح أصحابه إلى تلخيصه، وتعريته عن الإسهاب، وتجريده عن الإطناب. فاستجاب لهم بتأليف كتاب «الإغراب في جدل الإعراب» ليكون هذا أيضاً أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب (١٢٩).

والحقيقة التي لا تدفع لابن الأنباري هي سَبْقُهُ إلى جمع مسائل الخلاف المبعثرة في كتب نحاة المصريين على الرغم مما ألف في هذا الفن قبله، لكن أكثر هذه الكتب كان ردوداً جزئية. فلما ألف ابن الأنباري كتابه «الإنصاف» صار لهذا الفن كتاب مسجل، يسعف الدارسين لأول مرة بما يريدون: (١٣٠) ولا تقتصر الأسبقية على جمع هذه المسائل الخلافية فحسب، بل هناك أسبقية أخرى تتعلق بالمنهج الذي سلكه المؤلف في هذا الكتاب، وذلك أنه رتب مسائل الخلاف النحوي على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة (١٣١) ، فكان منهجه في هذا العمل نتيجة صريحة لتأثر النحاة بمناهج الفقهاء في وضع الأصول.

ولئن عد بعض الباحثين المحدثين كتاب ابن الأنباري «لمع الأدلة في أصول النحو» إحدى الأوليات التأريخية في فنون العربية لا ينازع ابن الأنباري فيها منازع (١٣٢) . فإن ابن جني يبدو حقيقاً بهذا الشرف، وأن ابن الأنباري قد استفاد من الخصائص منهجاً ومحتوى.

وكما ادعى ابن الأنباري أن مصنفه أول كتاب يصنف في علم أصول العربية. فإن السيوطي أيضاً ادّعى أن كتابه «الاقتراح في أصول النحو» كتاب غريب الوضع. عجيب الصنع. لطيف المعنى. طريف المبنى. لم تسمح قريحة بمثاله. ولم ينسج ناسج على منواله. ولم يسبق إلى ترتيبه. ولم يتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه (١٣٣).

وقد تنبه الباحثون لهذه الدعوى ففندوها وأبطلوها. يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: «وسوف يدهش القارىء إذا علم أن أكثر فصول «لمع الأدلة في الأصول» مدرج ببعض اختصار يسير في كتاب

السيوطي «الاقتراح» وأنه نقل فيه كثيراً عن كتب ابن الأنباري الثلاثة: الإنصاف، والإغراب ولمع الأدلة»(١٣٤).

وبعد: فكيف نضع دعاوي هؤلاء العلماء - وهم أفاضل - مواضعها؟ أما زعم ابن جني بأن خصائصه أول مؤلف في أصول النحو، فيمكن حمله على الوجه الحسن إذا أخذنا في الاعتبار مخالفة مناهج النحاة جملة وتفصيلاً، ولم يخلص كتابه لمناقشة القضايا النحوية، على نحو ما صنع ابن السراج في أصوله، بل تناول القضايا النحوية واللغوية في أسلوب جديد، بطرح جديد، متأثراً بالمناهج الفقهية ومذاهب المتكلمين والفلاسفة، وعالج قضايا كلية، ولم يقف عند حدود القضايا النحوية التطبيقية، وبالرغم من هذا فابن السراج يبقى ابن عذرة التأليف في الأصول النحوية، في حين أن كتابه «الأصول» لم يخرج عن دائرة النحو، ولم يتأثر بمذاهب الفقهاء.

أما ابن الأنباري فيمكن أن يقال إنه أول من ألف في الخلافات النحوية على مناهج الخلافات الفقهية، فكان أول من طبق مناهج الأصوليين الفقهاء على قضايا النحو في ضوء الأصول التي رسمها النحاة منذ بدء التأليف النحوي، أما أن يدعي القدمة في التأليف في أصول النحو فهذا ما تنفيه أعماله الثلاثة المذكورة آنفا بالمقارنة مع خصائص ابن جني.

وأما الذي يمكن أن يقال في دعوى السيوطي، فليس أكثر من كونها وهماً لا دليل عليه، فما «الاقتراح» إلا صدى لكتب ابن الأنباري، والذي أضاف السيوطي إلى هذا العلم لا يخول له ذلك الزعم. والله أعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل؟

○○○

الإحـــالات

(١) انظر، عون، حسن، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م، ص:٤٨ .

(٢) انظر، ناصف، علي النجدي، سيبوية إمام النحاة، المطبعة العثمانية بالدِّراسة، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، ص: ١٢٠ .

(٣) من وجوه التفسير لهذه العبارة قال أبو سعيد السيرافي: «والوجه الثاني: أن يكون أراد بالكَلِم الاسم والفعل والحرف الذي جاء لمعنى، وهو ما ضمنه هذا الباب الذي ترجم به، وهذه الجملة التي هي اسم وفعل وحرف هي بعض العربية، لأن العربية جملة وتفصيل، وليست هذه الجملة كل العربية، والدليل على ذلك أنه ليس من أحاط علماً بحقيقة الاسم والفعل والحرف أحاط علماً بالعربية كلها، والدليل على هذا التأويل الثاني من قول سيبويه قوله «هذا باب علم ما الكلم من العربية» ولم يقل «هذا كتاب علم». شرح كتاب سيبويه جـ ١ ق ٤ ب - ٥أ.

(٤) الحموي، ياقوت، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق د.س. مرجليوت، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٢٧ م، جـ ١٦، ص:١١٧ .

(٥) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة، طـ ٢، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م، ص:١٢٦ .

(٦) الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م، ص:٧٧ .

وأنظر، الزجاجي، أبو إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون. الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، ص:١٩١ .

(٧) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ دار القومية العربية للطباعة، القاهرة ١٣٨٤ هـ / ٦٤ م مادة (فقه).

(٨) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، مجالس العلماء، ص:١٩٢، وروى الزجاجي ما يشبه هذه المناظر ليدلل بها على حسن نظر الفراء، وأنه قاس القضية الفقهية هذه على باب التصغير، انظر المصدر نفسه، ص:١٩١ .

(٩) انظر بقية الأبيات في فضل النحو في:

ابن الجراح، أبو عبد الله محمد بن داود، الورقة، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عزام، وعبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر ١٩٥٣ . والبغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد بن على الخطيب، تأريخ بغداد أو مدينة السلام، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م، جـ ١١، ص:٤١٢ .

وانظر:

A.T.Wensinck, Qiyās, (Analagy), EI. Vol. 3, P.1052, col. 1-2.

(١٠) ابن الأنباري، كمال أبو البركات عبد الرحمن، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م، ص:٩٥ .

(١١) المصدر نفسه ص:٠٤٨ وانظر، تمام حسان، الأصول، ص:١٦٧ .

(١٢) أحمد أمين، ضحى الإسلام، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي بيروت (١٣٥١ هـ / ١٩٣٣ م) جـ ١، ص:٢٧٧ .

(١٣) انظر، ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م، ص:٤٢ .

(١٤) انظر، السيرافي، أبو سعيد، طبقات النحويين البصريين، تحقيق فريتس كرنكو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية ١٩٣٦ م، ص:٢٥ .

(١٥) الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة ـ بيروت ـ طبعة ثانية منقحة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، جـ ١ ص:٢٩٨ ـ ٣٠١ .

Jaroslau Starkeveych, The Modem Arabic Literary Language Lexical and Stylistic Developments, chicago, 1970, P.4.

(١٦) انظر، ابن النديم، الفهرست، طـ قوستاف فلوقل، ليبزك ١٨٧٢م، الخطيب البغدادي، أحمد بن على، تأريخ بغداد، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م، جـ ١، ص: ١٧٢ ـ ١٨٢ .

(١٧) انظر، الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م، ص:١٣ .

(١٨) انظر، عواد، محمد حسن، (مقدمة) (الكوكب الدرى) دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٤٠٦ هـ، ص:٥٣ . وهنا يبدو أن إلحاق نشأة القياس الفقهي بعصر الصحابة كان نتيجة للحماس الذي تولد عند الباحث نتيجة لما قرره أحد الباحثين المحدثين من إرجاع فكرة القياس النحوي إلى تأثير المنطق اليوناني والنحو السرياني، فأراد أن يثبت أن النحاة تابعون في هذا التأصيل للفقهاء لا لسواهم، وأن الفقهاء عرفوا القياس واستخدموه قبل انتقال الثقافات الأجنبية إلى الفكر العربي انظر المصدر نفسه ص:٥٢ ، عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء. عالم الكتب، ١٩٧٣ م، ص: ٨٠ ـ ٨١ .

(١٩) السيرفي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، ص:٣٨ .

(٢٠) الأنباري، أبو البركات، نزهه الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ـ مطبعة المدني ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م، ص: ٤٥ ـ ٤٦ .

(٢١) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص: ١٦٠ .

(٢٢) المصدر نفسه، ص: ١٦٠ ، السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنوعها، تحقق محمد أبو الفضل وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ـ بلا تأريخ، جـ ١ ، ص: ٤١٤ .

(٢٣) انظر، السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، تحقيق أحمد صبحي فرات. مطبوعات جامعة استانبول (كلية الأداب) ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م، ص: ٦٦ .

(٢٤) القفطى، على بن يوسف، إنباه الرواه على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٣ م، جـ ٤ ، ص:٣

(٢٥) العسقلاني، ابن حجر، تهذيب التهذيب، حيدر أباد ١٣٢٥ ه، جـ ١١ ، ص: ٢١٢ .

(٢٦) السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، دار المعرفة، بيروت، بلا تأريخ، ص: ٤١١ .

(٢٧) انظر مناظرته لثمامة بن أشرس المتكلم المشهور، ياقوت الحموي، إرشاد الأريب، جـ ٢٠ ، ص: ١١ ـ ١٢ .

(٢٨) مفتاح السعادة، ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مراجعة وتحقيق، كامل بركات، وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال بالقاهرة، (بلا تأريخ).

(٢٩) انظر، ابن النديم، الفهرست / ص:١٧٣ .

(٣٠) انظر، الأنباري، نزهة الألباء، ص: ١٨٩ .

(٣١) أبو حيان التوحيدي، المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، الطبعة الأولى، المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٩ م ص:٥٧ .

(٣٢) الزجاج، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ص:٤٧ .

(٣٣) انظر، المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطويرها، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، ص: ١٠٤ .

(٣٤) انظر، أبو حيان التوحيدي، المقابسات، ص: ٧٥ .

(٣٥) انظر، الشلبي عبد الفتاح اسماعيل، من أعيان الشيعة، أبو علي الفارسي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م ص: ٤٤٣ .

(٣٦) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، المجتنى، الطبعة الثانية دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ص: ٥٥ .

(٣٧) الزجاجي، أبو القاسم، مجالس العلماء، ص: ١٣٧ .

(٣٨) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق لجنة من الأساتذة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م، جـ ١ ، ص: ٣١٦ .

(٣٩) المصدر نفسه، جـ ١ ، ص: ١٤٥ .

(٤٠) المصدر نفسه، جـ ١ ، ص: ٣٠٤ .

(٤١) انظر ابن جني، أبو الفتوح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الهدي للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٢ م، جـ ١ ، ص: ١٨٩ .

(٤٢) See, O.B. Mackdonald Ijmāᶜ, E.I. vol. 2, P.448, cal.1,2.

وانظر، تمام حسان، الأصول. ص: ٤٥ .

(٤٣) روى هذا الحديث بأسانيد مختلفة، وطرق متعددة بلغت مبلغ التواتر المعنوي.

(٤٤) انظر، ابن جني، الخصائص، جـ ١ ص: ١٩٠ .

(٤٥) المصدر نفسه، جـ١ ، ص: ١٩٠ ـ ١٩١ .

(٤٦) انظر، ابن جنى، المنصف، بتحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مطبعة البابي الحلبي، بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م. ص: ٣١٨ . والخصائص جـ ١ ص: ١٩١ .

(٤٧) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص: ٦٥ ـ ٦٦ .

(٤٨) سيبوية، عمرو بن عثمان، الكتاب، (بولاق) جـ ٢ ، ص: ٣ .

(٤٩) الفارسي، أبو على الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبوية، ق ٩٦ ب .

(٥٠) المصدر نفسه، ق ٩٧ب .

(٥١) المصدر نفسه، ق ١٦٤ ب .

(٥٢) انظر، ابن جني، المنصف، جـ ١ ، ص: ٣ .

(٥٣) انظر : D.B. Mackdonald, Samāᶜ (Hearing) E.I.ual. 4, P.12., car. 1

(٥٤) انظر : السيوطي، الاقتراح، ص: ١١٤ .

(٥٥) ابن جني، الخصائص، جـ ١ ، ص: ١٢٥ .

(٥٦) ابن جني، المصنف، جـ ١ ، ص: ٢٤٠ ، ص: ٢٧٩ .

(٥٧) الفارسي، أبو علي، الحجة في القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م، جـ ١ ، ص: ٦٣ .

(٥٨) انظر المنصف: ١/٢٦٦ .

(٥٩) سورة: المتحنة آ : ٤ .

(٦٠)*الزجاجي، مجالس العلماء، ص: ٩٤ ـ ٩٥ (بتصرف). وأنظر، الشافعي، الرسالة، ص: ٤٠١ .*

(٦١) *السيوطي، الاقتراح، ص: ٤٥ .*

(٦٢) *سيبوية، الكتاب، جـ ١، ص: ١٠١ .*

(٦٣) *المصدر نفسه، جـ ٢، ص: ٢١٥ ـ ٢١٦ .*

(٦٤) *المصدر نفسه، جـ ١، ص: ٣٩٨ .*

(٦٥) *المصدر نفسه، جـ ٢، ص: ٣٩٢، وانظر أيضاً مثل ذلك في جـ ٢، ص: ١٧٦ .*

(٦٦) *انظر، البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الآداب (بواق) جـ ٢، ص: ٣٤٧ . وانظر أيضاً، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م، ص: ٤٠ .*

(٦٧) *انظر مثلًا: ابن سلام، محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤، جـ ١، ١٨ .*

(٦٨) *انظر: الحريري، درة الغواص، الجوانب ١٢٩٩، ص: ١٠٦ .*
وانظر: البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب (بولاق) جـ ١، ص: ١٠٨ ـ ١١١

(٦٩) *ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت، ١٩٦٨، جـ ١، ص: ١١٩ .*
وأنظر أيضاً أبو حيان الأندلسي، منهج السالك على ألفية ابن مالك، تحقيق سدني جليزر، نيوهيفن، ١٩٤٧ م، ص: ٢٣٠ . ـ السيوطي، بغية الوعاة، ص: ١٥٣ .

(٧٠) *انظر: الأسنوي، الإمام جمال الدين، الكوكب الدري، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن ـ عمان، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ص: ٥٩ .*
وانظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، الطبقة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٣/١٩٦٤ م، ص: ١١٥ ـ ١١٦ .

(٧١) *السيرافي، أبو سعيد، طبقات النحويين البصريين، ص: ٥٤، الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م، ص: ١٢٨ .*

(٧٢) *السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢٢٩ .*

(٧٣) *أبو حيان الأندلسي، منهج السالك، ص: ٢٢٩ .*

(٧٤) *المصدر نفسه، ص: ٢٣٠ .*

(٧٥) *ابن جني، الخصائص، جـ ١، ص: ٤٨ .*

(٧٦) *انظر المصدر نفسه .*

(٧٧) *المصدر نفسه*

(٧٨) *ابن السراج، محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، جـ ١، ص: ٣٥ .*

(٧٩) *انظر: مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، ص: ٩٣ .*

(٨٠) ابن جنى، *الخصائص*، جـ ١ ، ص: ٥٢ ـ ٥٣ .

(٨١) المصدر نفسه، ص: ٥٣ ، رتب ابن جني العلل بحسب اختلاف علومها فجعل علل المتكلمين أولاً ، لأنه لا قدرة على غيرها ، وجعل علل النحاة ثانياً لأنه لو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ، ثم أتبعها بعلل الفقهاء لأن منها ما عرفت حكمته ومنها ما يسلم به تسليماً، أنظر المصدر نفسه جـ ١ ، ص: ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٨٢) المصدر نفسه، جـ ١ ، ص: ١٦٣ .

(٨٣) الأفغاني، سعيد، *في أصول النحو*، ص: ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٨٤) السيوطي، جلال الدين، *الأشباه والنظائر في النحو*، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م، جـ ١ ، ص: ٨، والسيوطي، *الاقتراح* ص: ٣ وأنظر:

Pellax, Language et litterature avabes, Paris, P.32, and Cartee, M.G, Astudy of Sībawaih (Athesis, Oxford 1968), P.95.

(٨٥) انظر السيوطي، *الاقتراح*، ص:٥٣ .

(٨٦) انظر: *الكتاب*، جـ ١ ، ص:٣٢، ٣٣ .

(٨٧) انظر الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، *الأغاني*، طبعة مصور عن طبعة دار الكتب، جـ١٢ ، ص: ٢٩٩ ـ ٣٠٠ .

قال البغدادي عنه: «حكمته شفاء الصدور، ودر قلائد النحور» انظر الخزانة جـ ١ ، ص: ١٣٨ .

(٨٨) انظر: ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، *النشر في القراءات العشر*، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تأريخ، جـ ١ ، ص: ١٣٤ .

(٨٩) انظر، السيرافي، *طبقات النحويين البصريين*، ص٣١ .

(٩٠) انظر، المعري التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر، *تأريخ العلماء النحويين*، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٩٢ ـ ٩٣ .

(٩١) انظر: عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني، *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*، تحقيق عبدالمجيد دياب، الطبعة الألى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٢١٧ .

(٩٢) انظر: السيرافي، *طبقات النحويين البصريين*، ص١٠٢ ـ ١٠٧ . اليماني، *إشارة التعيين*، ص٣٤٢ ـ ٣٤٣ .

(٩٣) انظر، ياقوت، *معجم الأدباء*، جـ٣، ص٨٥.

(٩٤) الزبيدي، *طبقات النحويين واللغويين*، ص٣١ .

(٩٥) انظر: ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، *غاية النهاية في طبقات القراء*، عنى بنشره .ج. برجشتراسر، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، جـ١ ، ص٢١٨ ، ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي، *النجوم الزاهرة، في ملوك مصر والقاهرة*، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، جـ٤، ص١٣٣ ، وانظر أيضاً، اليافعي عبدالله بن أسعد بن علي، *مرآة الجبان وعبرة اليقظان*، الطبعة الأولى مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيد أباد ١٣٣٨هـ، جـ٢ ، ص٣٩١ ، وطاش كبرى زادة، أحمد بن مصطفى،

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مراجعة وتحقيق كامل بكري، وعبدالوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال بالقاهرة، بلا تأريخ، جـ٣، ص١٧٣ .

(٩٦) انظر، التوحيدي، المقابسات، ص١٧١ .

(٩٧) انظر: الآمدي، أبو الحسن، علي بن علي بن محمد، الأحكام في أصول الأحكام، دار الاتحاد العربي للطباعة، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م، جـ١، ص٩ . الاقتراح، ص٤٢ .

(٩٨) انظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص٢٧ .

(٩٩) السيوطي، الاقتراح، ص٤٢ .

(١٠٠) انظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص٢٧ ، والسيوطي، الاقتراح، ص٦ ، الأسنوي، الكوكب الدري، ص٤٢ .

(١٠١) انظر، الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق/ عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية القاهرة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م. جـ١، ص٩١ ـ ٩٢ .

(١٠٢) انظر، أبو حيان التوحيدي، المقابسات، ص٨٤، ١٧١ .

(١٠٣) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، جـ١، ص١٤ .

(١٠٤) هو القاضي يعقوب بن إبراهيم الكوفي، تتلمذ على أبي حنيفة، وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني، وأحمد بن حنبل وآخرون، قال ابن عبدالبر: «ولا أعلم قاضياً كان إليه تولية القضاء في الآفاق من المشرق إلى المغرب إلا أبا يوسف في زمانه» توفي ١٨٢هـ.

ومشى الرشيد في جنازته وقال حين دفن أبو يوسف: ينبغي لأهل الإسلام أن يعزي بعضهم بعضاً بأبي يوسف. انظر، ابن العماد، شذرات الذهب جـ١، ص٢٩٨ ـ ٣٠١ .

(١٠٥) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين/ ص١٢٧ ، وانظر موقفاً مشابهاً لهذا في القفطي، إنباه الرواة، جـ٢، ص٢٦٠ .

(١٠٦) ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٧٢م، ص٧٦ ـ ٨٢ .

- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، شرح أبيات مغنى اللبيب، تحقيقي عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون بدمشق، جـ١، ص٣٢٧ وما بعدها .
- وابن يعيش، شرح المفصل، جـ١، ص١٣ .
- البغدادي، خزانة الأدب، جـ٢، ص٧٠ .

(١٠٧) الأسنوى، جمال الدين، الكوكب الدري (المقدمة) تحقيق، محمد حسن عواد، دار عماد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٥/ ١٩٨٥م. ص٤٢، ١٤٦ .

(١٠٨) سورة الأعراف، آية ١٧٢ .

(١٠٩) انظر: الأسنوي، الكوكب الدري، ص٣٥٣، ٣٥٤ .

قال الرُّماني: «ولا يجوز هنا نَعَمْ، لأن يصير كفراً، وذلك أنه يؤول إلى معنى نَعَمْ لست بربنا».

الرُّماني، على بن عيسى، كتاب معاني الحروف تحقيق عبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة ١٩٧٣م. (الإيداع)، ص١٠٥ .

وانظر، الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، كتاب حروف المعاني والصفات، تحقيق

حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص٢١، وانظر أيضا المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني، في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م ص١٥٧ ـ ١٥٨.

(١١٠) سورة الحجرات، آية ١١.

(١١١) هو زهير بن أبي سلمي، انظر ديوانه/ ص٧٣. وقال الجوهري: وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع لأن قوم كل نبي رجال ونساء، انظر الصحاح (قوم).

(١١٢) عقد أبو علي الفارسي جدلاً لطيفاً حول لفظ «القوم» وقرر أن هذا اللفظ يقع على الرجال دون النساء واستدل بآية الحجرات وبيت زهير، ثم بقوامة الرجال على النساء والصبيان، وأن وقوعها تضمنها النساء في قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ جاء نتيجة لاختلاطهن بالرجال وذلك من حيث يغلب المذكر على المؤنث، وأن كلمة «القوم» تقع في السعة على غير الرجال من جن وغيره واستدل بقول الشاعر:

إِذَا أَصْبَحَ الدِّيكُ يَدْعُو بَعْضَ أُسْرَتِهِ   إِلَىٰ الصَّيَاحِ وَهُمْ قَوْمٌ مَعَازِيلُ

قال: فأجرى الأسرة والقوم على الدجاج وان لم يكن مما يسمى في كلامهم بقوم ولا أسرة كذلك يجوز أن يقع اسم (قَوْمٍ) على الجن لدعائهم إلى الإيمان وإن كان اسم (قَوْمٍ) لا يقع عليهم كما لا يقع على الدجاج إلا في هذه المواضع المتسع فيها للتشبيه» انظر المسائل الحلبيات، ق ١١٥ ـ ١١٧.

(١١٣) انظر، ابن القفطي، إنباه الرواة، جـ٢، ص٣٧ ـ ٣٩.

(١١٤) انظر، ابن جني، الخصائص، جـ١، ص٢. ابن النديم، الفهرست/ ٥٢، ابن القفطي، إنباه الرواة، جـ٢، ص٤٢.

(١١٥) انظر، ابن النديم، الفهرست/ ٧٠.

(١١٦) المصدر نفسه/ ٦٦، ٦٧.

(١١٧) الحموي، ياقوت، إرشاد الأريب، جـ٢٠ ص١٢.

(١١٨) انظر ابن النديم، الفهرست/ ٦٧.

(١١٩) انظر الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين/ ١١٢.

(١٢٠) انظر الحموي، ياقوت، إرشاد الأريب، جـ١٨، ص٢٠٠.

(١٢١) الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين / ١١٢.

(١٢٢) انظر، ابن القفطي، إنباه الرواة، جـ٣، ص١٤٩.

(١٢٣) انظر، ابن السراج، الأصول في النحو، جـ١، ص٢٢.

(١٢٤) المصدر نفسه، جـ١، ص٥٦.

(١٢٥) المصدر نفسه، جـ١، ص٣٦.

(١٢٦) ابن جني، الخصائص، جـ١، ص٢.

(١٢٧) انظر مقدمة محققي كتاب سر صناعة الأعراب، جـ١، ص٧.

(١٢٨) انظر، ابن الأنباري، كمال الدين، عبدالرحمن، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محمد عبدالحميد. ص٥.

(١٢٩) انظر، ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص٣٦.

(١٣٠) أنظر، مقدمة كتاب الأغراب في جدل الإعراب، ص٢٠ .

(١٣١) انظر، ابن الأنباري، الإنصاف، ص٥ .

(١٣٢) انظر مقدمة كتاب الإغراب في جدل الإعراب، ص٢١ .

(١٣٣) السيوطي، الإقتراح، ص٢ .

(١٣٤) انظر مقدمة الإغراب في جدل الإعراب، ص٢٢ ، وانظر أيضا مقدمة الاقتراح، ص٧ ـ ٩ بتحقيق أحمد محمد قاسم .

المصادر

١ ـ أحمد أمين، ضحىٰ الإسلام، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٣م.

٢ ـ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٣ ـ الأسنوي، جمال الدين، الكوكب الدري، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

٤ ـ الأفغاني سعيد، في أصول النحو، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

٥ ـ ــــــــــ، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، بلا تأريخ.

٦ ـ الآمدي، أبو الحسن على بن علي بن محمد، الأحكام في أصول الأحكام، دار الاتحاد العربي للطباعة، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

٧ ـ ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

٨ ـ ــــــــــ، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

٩ ـ ــــــــــ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

١٠ ـ البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م.

١١ ـ البغدادي، عبدالقادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون بدمشق.

١٢ ـ ــــــــــ، خزانة الأدب، (بولاق).

١٣ ـ تمام حسان، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

١٤ ـ التوحيدي، أبو حيان، المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، الطبعة الأولى المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م.

١٥ ـ ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

١٦ ـ الجاحظ، عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

١٧ ـ ابن الجراح، أبو عبدالله محمد بن داود، الورقة، تحقيق عبدالوهاب عزام وعبدالستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر ١٩٥٣م.

١٨ ـ ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تأريخ.

١٩ ـ الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٠ ـ ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على البجاوي، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م.

٢١ ـ ————، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٢٢ ـ الحريري، درة الغواص، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.

٢٣ ـ حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٤ ـ الحموي، ياقوت، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تأريخ.

٢٥ ـ الحنبلي، أبو الفلاح عبدالحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. دار المسيرة، بيروت، طبعة ثانية منقحة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٦ ـ أبو حيان الأندلسي، منهج السالك على الفية ابن مالك، تحقيقي سدني جليزر، نيوهيفن، ١٩٤٧م.

٢٧ ـ ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.

٢٨ ـ ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، المجتنى، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٩ ـ الرماني، علي بن عيسى، كتاب معاني الحروف، تحقيق عبدالفتاح شلبي دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٣م (الإيداع).

٣٠ ـ الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٣١ ـ ————، كتاب حروف المعاني والصفات، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٢ ـ ————، مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٣ ـ الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

٣٤ ـ ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٥ ـ ابن سلام، محمد بن سلام، الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاركر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣٦ ـ سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، بولاق، ١٣١٦هـ/ ١٣١٨هـ.

٣٧ ـ السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مكتبة عارف حكمت برقم ٨٨ نحو.

٣٨ ـ ———، طبقات النحويين البصريين، تحقيق فريتس كرنكو بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٦م.

٣٩ ـ السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٤٠ ـ ———، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار المعارف، بيروت، بلا تأريخ.

٤١ ـ ———، الاقتراح، تحقيق أحمد صبحي فرات، مطبوعات جامعة استانبول كلية الآداب، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٤٢ ـ ———، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، دار أحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة بلا تأريخ.

٤٣ ـ الشافعي، محمد بن ادريس، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاركر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.

٤٤ ـ الشلبي، عبدالفتاح اسماعيل، من أعيان الشيعة، أبو علي الفارسي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٦م.

٤٥ ـ الإصفهاني، أبو الفرج على بن الحسين، الأغاني، طبعة مصورة عن دار الكتب.

٤٦ ـ طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مراجعة وتحقيق كامل بركات، وعبدالوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال بالقاهرة بلا تأريخ.

٤٧ ـ أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٤٨ ـ العسقلاني، ابن حجر، تهذيب التهذيب، حيد أباد، ١٣٢٥هـ.

٤٩ ـ عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء. عالم الكتب، ١٩٧٣م، ص٨٠ ـ ٨١.

٥٠ ـ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، شهيد على برقم ٢٣٥٧.

٥١ ـ ———، المسائل الحلبيات، مكتبة عارف حكمت، رقم (٢٦٦).

٥٢ ـ ———، الحجة في القراءات السبع، تحقيق على النجدي، ناصف وآخرين، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٥٣ ـ القفطي، على بن يوسف، إنباه الرواة على إنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٣م.

٥٤ ـ مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥٥ ـ المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٥٦ ـ المعري التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن مسعر، تاريخ العلماء النحويين، تحقيق عبدالفتاح محمد

الحلو، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥٧ ـ ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة. المطبعة العثمانية بالدَّرَّاسة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٥٨ ـ ابن النديم، محمد، الفهرست، نشرة قوستاف فلوقل، ليبزك ١٨٧٢م.

٥٩ ـ ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٧٢م.

٦٠ ـ اليافعي، عبدالله بن سعد بن علي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، ١٣٣٨هـ.

٦١ ـ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب. نسخة مصورة بلا تأريخ.

٦٢ ـ اليماني، عبدالباقي بن عبدالحميد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبدالمجيد ذياب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

المصـــادر الأجنبيـــة

63. Carter, M.G., A study of Sībawaih (A Thesis, Oxford, 1968).

64. Jaroslav Stet Reveych, The Modern Arabic Literary Language Lexical and Stylistic Developments, Chicago, 1970.

65. Mackdonald, D.B., Samā^c (Hearing), E.I., Vol. 4, p. 121.

66. ——— Ijmā^c (Literially agreeing upon) E.I., Vol. 2, p. 448, Col. 1,2.

67. Wensinck, A.J., Qiyās (Analogy), E.I., Vol. 3, p. 1052, Col. 1-2.